

د. نورين بومدين
جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف ، الجزائر
nboumeddiene@gmail.com

د. بلقلة براهيم¹
جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف ، الجزائر
belkellabrahim@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/10/06

تاريخ القبول: 2017/09/12

تاريخ الاستلام: 2017-12-10

ملخص:

إن وفرة الموارد الطبيعية بشكل عام وموارد النفط بشكل خاص في دولة ما له آثار إيجابية وأخرى سلبية، إذ تتجلى نعمة هذه الموارد في العوائد المالية التي تحصلها هذه الدول والتي تساعد على زيادة الدخل القومي وكذا الفردي ، وتتجلى نقمة هذه الموارد في زيادة اتكال الدولة على هذه الموارد الناضبة مما يشجع القطاع الإستخراجي على غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى فيؤدي إلى ظهور اختلالات مستمرة تعرف بأعراض المرض الهولندي، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من أعراض هذه الظاهرة فالتحسن في شروط التبادل بالنسبة للجزائر قد سمح لها بأن تتوفر على موارد مالية معتبرة، لكن المفارقة تكمن في أن استخدام هذه الموارد أدى إلى تشوهات خطيرة في أنظمتها الإنتاجية.

الكلمات الدالة: الريع، العائدات النفطية، المرض الهولندي

تصنيف JEL: E64، G01، P43، Q41، Q43، B17، Q35

Abstract:

the features of modern economic growth is that economies abundant in natural resources have tended to grow slower than economies without substantial natural resources, The abundance has positive and negative effects, with the blessing of these resources is reflected in the financial revenue collected by these countries, which helps to increase the national and individual income, as well, and reflected a curse these resources in increased dependence state this resources depleted, which encourages sector extractive on the other productive sectors leads to the emergence of persistent imbalances know the symptoms of Dutch disease, Algeria is among countries that suffer from this phenomenon, the trade improvement in Algeria has been allowed to available financial resources, considering but the contradiction is that the misused of these resources has led to serious distortions in the productive systems.

key words: rent, oil revenues, the Dutch disease

Classification JEL :: E64، G01، P43، Q41، Q43، B17، Q35

مقدمة:

يعتبر النفط من الموارد الاقتصادية الناضبة لأنه ذو طبيعة استنفاذية، فالنفط باعتباره مصدرا غير متجدد، لا يعدو أن يكون نوعا من الأصول أو رأس المال، فعائد النفط ليس دخلا لرأس مال مملوك، وإنما هو تصرف في هذا الأصل ومن هذا المنطلق فإن الدول النفطية تملك أصولا عينية في باطن الأرض تتمثل في آبار النفط وحين تبيعها فإنها تستبدل أصولا نقدية أو مالية بهذه الأصول العينية. بالإضافة إلى أنه يشكل الجزء الأكبر من إيراداتها، إذ يمثل نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي من جهة، ونسبة أكبر من إجمالي صادراتها الوطنية، وبهذا فإن ريع النفط هو الذي كرس الطابع الريعي لاقتصاديات هذه الدول. وجعل النشاط الاقتصادي لهذه البلدان ذو الطابع دوري والذي يرجع بنسبة كبيرة لتقلبات أسعار النفط، كما أن تقلب عائدات النفط تجعل من إدارة الاقتصاد عملية صعبة ومعقدة خاصة في الحالة التي لا يمكن التنبؤ فيها بهذه التغيرات الدورية .

وفي هذا الصدد فإن الجزائر من بين الدول النامية التي تعاني من اختلال هيكل صادراتها، حيث تمثل الصادرات النفطية النسبة الأكبر منها، وبهذا فإن القطاع الإستخراجي يلعب الدور المهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الأساسية، و قد صاحب ذلك تأثيرات سلبية على أغلب القطاعات الاقتصادية كسعر الصرف والتوازنات المالية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، هذه الحالة أصبحت تعرف في الأدبيات الاقتصادية الحديثة بما يسمى **بالمرض الهولندي** حيث ترتبط هذه النظرية تاريخيا بالأداء الاقتصادي الضعيف والمخيب للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، مقارنة بتلك البلدان الفقيرة من حيث وفرتها على هذه الموارد. وفي هذا الصدد فإن إدارة إيرادات النفط الضخمة والمتقلبة يمثل تحديا رئيسيا بالنسبة للجزائر، وذلك لتجنب آثار ظاهرة المرض الهولندي ولعنة الموارد. مما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

فيما تتجلى عوارض المرض الهولندي بالنسبة لاقتصاد الجزائر؟

من خلال السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالطابع الريعي للاقتصاد؟ وما هي سماته الأساسية بالنسبة للجزائر؟

- ما المقصود بظاهرة المرض الهولندي.

- ما هي أهم جوانب المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.

- ما هي أهم الآليات الكفيلة بمواجهته.

للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- الاقتصاد ذو الطابع ريعي، هو ذلك الاقتصاد الذي يجب أن يتحصل الدخل (الريع) فيه من الخارج وأنه يشكل في الوقت نفسه نسبة كبيرة من ناتجه الإجمالي.

- تتعلق ظاهرة المرض الهولندي بالآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة في كميات وأسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية.

- تتمثل أهم جوانب المرض الهولندي في الجزائر في كون أن الناتج المحلي الغير نفطي يتدهور تدريجيا مع مرور الزمن، بحث يكون النمو فيه سلبيا بدلا من أن يتحسن مع زيادة ريع النفط في البلد.

- يمكن مواجهة أعراض المرض الهولندي من خلال دعم الأسس المالية.

• هدف البحث:

تهدف من خلال إلى إبراز أهم الجوانب المتعلقة بظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري ومن ثم اقتراح أهم الآليات الكفيلة بمواجهة هذه الظاهرة، ويمكن الوصول إلى هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- إبراز أهم سمات الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري.

- إبراز العلاقة بين ريع النفط وظاهرة المرض الهولندي.

-تحليل إلى أهم عوارض المرض الهولندي في الجزائر.

-إبراز أهم الآليات التي من شأنها مواجهة ظاهرة المرض الهولندي.

● أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث من خلال الإشكال الذي يحدثه تقلب أسعار النفط في السوق العالمية وما يحدثه من انعكاسات سلبية على الإقتصاديات التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية ، كسعر الصرف والتوازنات المالية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، حيث أصبحت هذه الحالة تعرف في الأدبيات الاقتصادية الحديثة بما يسمى بالمرض الهولندي، حيث ترتبط هذه النظرية تاريخياً بالأداء الاقتصادي الضعيف والمخيب للبلدان الغنية بالموارد .

● أقسام البحث:

وبعد الإلمام بجوانب هذا الموضوع يمكن الاعتماد على المحاور التالية:

المحور الأول: الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري

المحور الثاني: المرض الهولندي: مفهومه، آثاره، وعلاقته بالريع النفطي.

المحور الثالث: جوانب المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.

المحور الرابع: آليات مواجهة آثار المرض الهولندي.

المحور الأول: الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري

لقد أدت صدمة النفط في السبعينات القرن الماضي إلى إحياء فكرة الريع والاقتصاديات الريعية، ففي خلال فترة قليلة من الزمن تدفقت أموال هائلة بشكل لم يسبق له مثيل على عدد محدود من الدول النفطية، ودون جهود مقابلة على ظروف الإنتاج، مما أعاد للأذهان فكرة الدخول غير المكتسبة ومن ثم وصف الاقتصاديات بالريعية، وبالنظر إلى اعتماد الدول النفطية وخاصة الجزائر منها الشبه المطلق على إيرادات النفط في تمويل ميزانية الدولة، وكذا مساهمة نسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي كرس الطابع الريعي لاقتصاد الجزائري.

1- مفهوم الاقتصاد الريعي:

إن أول ما ينبغي أن نشير إليه هو أن ظاهرة الريع ظاهرة عامة لا يختص بها اقتصاد دون آخر، ففي كل اقتصاد يمكن أن توجد بعض العناصر الريعية. إلا أن الاقتصاديات تختلف فيما بينها من حيث درجة توافر العناصر الريعية، فالأساس هو في اختلاف النسبة. وهكذا فإن الحديث عن الاقتصاد الريعي لا يعدو أن يكون إشارة إلى الظروف والأوضاع التي تغلب فيها العناصر الريعية، والجدير بالذكر أن هذه المسألة تقدير يمكن أن تختلف حولها الآراء، وفي هذا الصدد فقد أعطيت عدة تعاريف للاقتصاد الريعي من طرف عدة باحثين يمكن الوقوف على أهمها فيما يلي:

يعرفه الباحث والمفكر اللبناني **جورج قرقم** بأنه "حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدر أرباحا كبيرة دون أن يكون لصاحب الريع أي نشاط إنتاجي أو إبداعي يذكر، سواء كان رجل أعمال فردي أو شخصية اعتبارية من القطاع الخاص أو القطاع العام، وسواء أكانت الدولة المركزية أو شركات من القطاع العام أو هيئات محلية"¹

وقد عرفه الدكتور **محمود عبد الفوضيل** بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتميز بانفصام العلاقة بين تيار العائدات المتأتية من الريع الخارجي المتدفقة على المجتمع والتي تؤول إلى الحكومات، وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل، ويعني الريع الخارجي أن العائدات التي تتدفق على المجتمع، تعتمد على مجموعة من العوامل الخارجية، وهي عوامل لا تخضع لراسم السياسة الاقتصادية². والاقتصاد الريعي بهذا المفهوم هو ذلك الاقتصاد المدعوم جوهريا بالإنفاق من دولة ريعية، إذ تصبح الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية

الأخرى، فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها إلى فروع النشاط الاقتصادي الأخرى من خلال برنامج الإنفاق. كما أن تخصيص هذه الأموال العامة بين الاستخدامات البديلة يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة لنمط التنمية والمسار المستقبلي لنمو تلك المجتمعات. ويشير الدكتور حازم البيلاوي بأنه يستخدم اصطلاح الاقتصاد الريعي بشكل أساسي للأحوال التي يلعب فيها الربح الخارجي دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية، وبهذا فإنه عندما نصف اقتصادا بأنه اقتصاد ريعي فإننا نشير عادة إلى الأوضاع التي تغلب عليها عناصر الربح الخارجي، بحيث أن المصدر الخارجي للربح يعتبر أمرا أساسيا في تحديد مفهوم الاقتصاد الريعي³ وليس الربح الداخلي، وذلك أن إطلاق وصف الاقتصاد الريعي في حالة وجود أشكال للربح الداخلي سيكون بالضرورة وصف جزئيا للاقتصاد في مجموعه، فوجود ريع داخلي لا بد وأن يستند بالضرورة إلى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية، بحيث تشارك العناصر الريعية في الاستيلاء على نسبة من هذا الناتج المحلي، نتيجة تمتع هذه العناصر بمزايا خاصة قانونية أو فعلية، فالربح الداخلي في هذه الأحوال ما هو إلا نوع من أنواع المدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لفئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة، أما في حالة وجود الربح الخارجي -وخاصة إذا كان مهما بالنسبة للناتج المحلي- فإنه يشير إلى تحويلات من الخارج دون وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة.

2- الطابع الريعي لإيرادات النفط:

على الرغم من اختلاف وجهات النظر بشأن تحديد الدخول الريعية إلا أنه يبدو أن هناك شبه اتفاق بشأن الطبيعة الريعية للعائدات النفطية، ويأتي ذلك من خلال انفصام العلاقة بين تيار العائدات النفطية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل، وبخاصة أن أسعار الصادرات النفطية كما تتحدد في السوق العالمي، تعتبر منفصلة تماما عن تكاليف الإنتاج المحلي، ذلك لأن المدخلات المطلوبة للتنقيب واستخراج النفط، تعتبر في غاية الضآلة لدرجة يمكن معها اعتبار العائدات النفطية بمثابة هبة حرة من هبات الطبيعة⁴. وحتى تكون دولة منتجة للمواد الخام أو مصدرة لها تصنف بكون أن اقتصادها ذو طابع ريعي، يجب أن يتحصل الدخل (الربح) فيها من الخارج وأنه يشكل في الوقت نفسه نسبة كبيرة من ناتجها الإجمالي⁵. وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن معظم الدول النفطية وخاصة العربية منها تمثل نموذجا تتجسد فيه كل مدلولات الاقتصاد الريعي، وهذا ما يضيف الطابع الريعي للعائدات النفطية، وذلك باعتبار أن العائدات النفطية الخارجية تشكل جزءا مهما من ناتجها المحلي، كما أن الدولة هي اللاعب الأساسي لتوزيع وإدارة الموارد النفطية، فالدولة هي الجهة الرئيسية التي تحصل على الربح الخارجي وبدورها تلعب دور الوسيط من خلال الإنفاق الحكومي للعائدات النفطية.

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض الاحتياطي النفطي نتيجة للاستنزاف الذي يحصل فيه أو زيادته باستكشافات جديدة هو الآخر ينعكس على الصادرات النفطية مما ينقل الدولة من حالة إلى أخرى، وثمة عوامل أخرى لها الأثر نفسه مثل الأسعار العالمية للنفط الخام، ودرجة استقلالية الدولة وسيادتها على مواردها الطبيعية هي الأخرى تؤثر في العائدات الريعية الخارجية، وبالتالي فهي المعيار الأهم في إطلاق صفة الاقتصاد الريعي أم لا.

كما يجب أن لا نغفل تأثير الربح -المتولد عن الظاهرة النفطية- على تطور المنطقة العربية خلال الحقب الماضية، إذ لم يلبث أن ألقى بظلاله على الدول العربية غير النفطية أيضا، بحيث أصبحت تشارك في بعض خصائصها صفات الدول النفطية الريعية، وذلك من خلال استفادتها غير المباشرة من الربح النفطي في شكل حوالات نقدية من العاملين خارج البلاد، والمساعدات الخارجية من الدول العربية النفطية، والقروض الثنائية والمتعددة الأطراف.

3- سمات الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري:

تتسم الاقتصاد الجزائري من الخصائص والسمات التي تجعله من قبيل الاقتصاديات الريعية، وإجمالا يمكن حصر هذه السمات فيما يلي:

أ- الربح الخارجي كمصدر أساسي للدخل:

حسب تصنيف البنك الدولي للاقتصاديات الريعية فإنه يعتبر اقتصاد ريعي كل اقتصاد تتجاوز نسبة الريع إلى ناتجها الإجمالي أكثر 10% وأكثر من 40% من إجمالي الصادرات⁶، ووفقا للجدول رقم (1) والذي يمثل تطور نسبة العائدات النفطية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وبالنسبة للصادرات الإجمالي للجزائر، فإنها تتجاوز بكثير الحدود التي حددها البنك الدولي للوصف للاقتصاد فإنه الريعي، وبذلك فإن الاقتصاد الجزائري يعد من قبيل الاقتصاديات الريعية.

الجدول رقم (01) تطور نسبة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات والناتج المحلي الخام للجزائر خلال الفترة 1973-2015

الوحدة : %

السنوات	1973	1975	1980	1985	1990	1995
نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات	82.98	92.93	98.45	97.52	76.47	94.56
نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الناتج المحلي الخام	18.1	33.4	27.8	23.4	29.4	26.7
السنوات	2000	2005	2012	2014	2015	
نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات	97.22	98.03	98.39	97.27	95.70	
نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الناتج المحلي الخام	42.23	44.21	33.67	27.16	19.93	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على المرجع التالي: OPEC, Annual Statistical Bulletin:1995-2015

ب- ضعف الإيرادات الضريبية ضمن هيكل إيرادات الدولة:

تعتبر الضرائب كأحد المصادر الأساسية للدخل، والذي يعتمد حجم الوعاء الضريبي فيها على بشكل كبير على حجم القاعدة الإنتاجية المحلية، ومدى تقدمها باعتبارها ذات دور أساسي وأهمية بالغة في تعزيز التمويل الداخلي وزيادة الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية⁷. وفي حالة الجزائر تعتبر الإيرادات غير النفطية مرتبطة بإيرادات النفط، إذ أن الضرائب الجمركية وضرائب الدخل وضرائب الشركات تعتمد على حجم النشاط الاقتصادي والذي يستند بدوره في تولده على الإيرادات النفطية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الضرائب المحلية تعتبر مصدرا ضئيلا لإيرادات الحكومة والإنفاق العام نتيجة لانتهاج سياسة مالية مسترخية تجلت في تبني سياسة الحد الأدنى من الضرائب.

الجدول رقم(02): تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1971-2015.

الوحدة: %

السنوات	1971	1974	1978	1982	1986	1990	1994
نسبة الجباية النفطية إلى إجمالي الإيرادات	23.81	57.16	47.21	55.83	23.9	49.96	46.56
نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات	62.06	34.13	48.97	37.7	58.7	46.62	36.92
السنوات	1998	2002	2006	2010	2012	214	2015
نسبة الجباية النفطية إلى إجمالي الإيرادات	48.87	62.86	76.89	66.12	65.26	59.04	46.51
نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات	42.58	30.75	20.48	29.54	30.95	40.96	53.49

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: «Rétrospective Statistique», Office National Des Statistiques

-Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie: 2002.2015 / 1970-2002», Edition 2005

ج- ضعف حلقات القطاع النفطي:

تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن قطاع النفط يتصف بالإنعزال وعدم التشابك مع بقية القطاعات، مما يقلل من دوره في إنتاج السلع والخدمات وتنوعه، ومن ثم في محدودية أثره على تنويع الهيكل الإنتاجي⁸، ويعود هذا الضعف في تأثير القطاع النفطي على بقية القطاعات إلى ضعف الحلقات التي تربطه بالقطاعات الأخرى، والتي تتمثل في الحلقات الإنتاجية والاستهلاكية والمالية.

د- انقسام العلاقة بين تيار العائدات النفطية وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل:

حيث أن أسعار الصادرات النفطية كما تتحدد في السوق العالمية، تعتبر منفصلة تماما عن تكاليف الإنتاج المحلي للنفط، ذلك لأن المدخلات المطلوبة للتنقيب واستخراج النفط تعتبر في غاية الضآلة، لدرجة اعتبار العائدات النفطية بمثابة هبة حرة من هبات الطبيعة⁹، فأسعار النفط تتحدد بمجموعة من العوامل الخارجية المحددة للطلب والعرض النفطي، وبالتالي فإن الجهد الإنتاجي المبذول في المجتمع ليس له في الغالب علاقة مع ما يعود على الدولة من عائدات نفطية.

هـ- توليد دخول ريعية مشتقة كنتيجة لإعادة تدوير الريع النفطي:

عندما تشكل العائدات النفطية المصدر الرئيسي للريع النفطي داخل الاقتصاد الوطني فإن ذلك يؤدي إلى توليد تشكيلة من الدخول اليعية الثانوية (المشتقة) من خلال برنامج الإنفاق العام، والمتثلة في عن العمولات وعوائد المضاربات العقارية المتولدة عن الإنفاق على مشروعات البناء والتشييد، وكذا تحويلات ومدفوعات الرفاه¹⁰ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تقوم الدولة بإعادة تدوير جزء من الريع النفطي اتجاه العالم الخارجي من خلال محفظة الاستثمارات الخارجية، والتي تؤدي بدورها إلى تعميق الطبيعة اليعية للاقتصاد، نظرا لما تولده محفظة الاستثمارات الخارجية من أنواع جديدة من الدخول اليعية (عائدات الأسهم، الفوائد على الأسهم والسندات) التي تضاف إلى حصيلة الدخل القابل للتصرف لدى الدولة اليعية.

و- الدور المتعاظم للدولة في الاقتصاد:

تنبع أهمية دور الدولة في الاقتصاد من حقيقة أن الدولة هي الجهة الرئيسة التي تحصل على الريع الخارجي نتيجة لنمط ملكية الحقول النفطية في هذه الدول، وسيتبع ذلك أن تلعب الدولة دور الوسيط بين القطاع المنتج للريع وبقية القطاعات الاقتصادية من خلال الإنفاق الحكومي للعائدات النفطية الضخمة، مما يمكن الدولة من أن تلعب دورا رئيسا في إعادة توزيع الريع على السكان¹¹ فالدولة التي وضعت تحت تصرفها معظم مصادر الثروة الوطنية أصبحت وظيفتها الأساسية هي توزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع. وما يمكن استنتاجه أخيرا هو أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من قبيل الاقتصاديات اليعية نتيجة للميزات التي ذكرناها أنفا، والتي يتمثل أهمها بمدى مساهمة نسبة الريع الخارجي في حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم المشاركة في توليد الريع ودورها في توزيعه، أما السمات الأخرى التي تميزه فإنها تساهم في تكريس الطابع الريعي له.

المحور الثاني: المرض الهولندي: مفهومه وآثاره، علاقته بالريع النفطي.

ترتبط نظرية نقمة الموارد الطبيعية (Natural Resource curse) تاريخيا بالأداء الاقتصادي الضعيف والمخيب للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، مقارنة بتلك البلدان الفقيرة من حيث وفرتها على هذه الموارد، وهي تمس حاليا عددا لا يستهان به من البلدان المصدرة لمورد النفط، فبالرغم من الوفرة الكبيرة في العائدات النفطية، إلا أن معظم اقتصاديات هذه البلدان المصدرة حققت أداءا اقتصاديا مخيبا، وضعفا واضحا في مؤشرات التنمية الاقتصادية. فبالإضافة إلى الخصائص السابقة الذكر تتميز الدول النفطية عن غيرها من دول العالم بظاهرة المرض الهولندي «Dutch Disease» وهي ظاهرة تنشأ وتزايد أعراضها خاصة في فترات الطفرات النفطية وهي فترات تتميز بتحقيق الدول النفطية لمداخيل قياسية ناتجة إما عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية أو الزيادة الكمية في مستوى الصادرات النفطية علما أن هناك تفاوت في مستوى ومدى إصابة كل بلد بأعراض هذا المرض وذلك حسب درجة ارتباط اقتصاد البلد بالقطاع النفطي.

1- مفهوم المرض الهولندي:

تهدف نماذج المرض الاقتصادي الهولندي "Dutch Disease" لتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة في كميات وأسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية، وخاصة إذا كانت هذه الموارد تمثل نسبة عالية من الصادرات الإجمالية لاقتصاد البلد، وقد ظهرت هذه النماذج ابتداءً من سنوات الستينات في أعقاب التجربة التي شهدتها هولندا خلال الفترة الممتدة من 1959 حتى عام 1975¹²، ففي سنة 1959 تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال والتي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي وانكماشاً في قطاع الصناعة التحويلية خاصة. وفي هذا المجال تعتبر الدراسة التي أجراها عالما الاقتصاد J.D.Sachs & A.M.Warner (1995) واحدة من أكثر الدراسات شمولاً، والتي كانت بعنوان "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي"، حيث استخلصا هذان الاقتصاديان أنه من بين أبرز الخصائص الحديثة للنمو الاقتصادي المثيرة للدهشة هو أن الدول التي تتميز بوفرة في الموارد تحقق معدلات نمو منخفضة، مقارنة بتلك الدول التي لا تمتلك موارد كبيرة، إذ أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج الداخلي الخام لسنة 1971 تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة في الفترة اللاحقة من 1971 حتى 1989¹³. ويرجع Throvaldur Gylfason هذا الارتباط السلبي بين ثروة الموارد والنمو إلى أربعة عوامل رئيسية:¹⁴

- تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي، وانخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية.

- إن وفرة الموارد قد تؤدي إلى ما يسمى بسلوك البحث عن الربح، حيث تقوم الدولة (السلطة الحاكمة) بعملية توزيع الربح الناتج عن تدفق إيرادات المورد الطبيعي، وهو الوضع الذي سوف يؤدي إلى انتشار الفساد وعدم الشفافية في مجالات الأعمال، التخصيص الغير منتج للعمل، انخفاض مستوى الاستثمار وبالتالي تباطؤ معدل النمو الاقتصادي.

- تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى انخفاض حافز العمل لدى أفراد البلد وبالتالي انخفاض حافز خلق الثروة، كما أن هذا الوضع يجعل الحكومات تتهتم أقل بالمصلحة الاقتصادية في إبرامها للاتفاقيات التجارية مع دول أخرى، مما يفضي إلى قدر كبير من الضرر بقطاعات الاقتصاد المنتجة ولا يشجع على الاستثمار.

- إن البلدان التي تعتقد أن الموارد هي أهم الأصول التي تمتلكها، يجعلها تقلل من شأن الاستثمار في مواردها البشرية بإعطاء اهتمام أقل و تخصيص نفقات منخفضة للتعليم.

ويشير مصطلح العلة الهولندية، المرض الهولندي، لعنة الموارد، نقمة الموارد إلى معنى واحداً رغم اختلاف طرق وأوجه التعريف، إذ تعرف على أنها:

هي حالة الانفجار (boom) في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى آخر أن زيادة كبيرة وغير متوقعة لأسعار السلع الغير تجارية وكذا الخدمات، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية¹⁵.

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه ظاهرة تحدث عندما يؤدي اكتشاف ثروة طبيعية في بلد معين إلى ارتفاع قيمة عملة البلد الأمر الذي يجعل المنتجات الصناعية للبلد أقل تنافسية مقارنة بباقي الدول ويؤدي كذلك إلى ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات¹⁶

وقدم صندوق النقد الدولي أفضل تعريف لظاهرة لعنة الموارد، ومفادها أنها ظاهرة معقدة يمكن فيه لوفرة الإيرادات من الموارد الطبيعية أن تترجم إلى هدر وكساد وفساد ونزاع، وذلك من خلال العديد من الآليات الاقتصادية والمؤسسية، وآليات انتقال تداعيات الاقتصاد السياسي، وتتضمن قضايا رئيسية تتمثل فيما يلي:¹⁷

- "المرض الهولندي" وهو مجموعة من الآثار الاقتصادية الكلية السلبية، التي تنشأ من حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق الممول بإيرادات النفط والغاز، فإذا كان هذا الإنفاق موجهًا أساسًا إلى سلع منتجة محليًا، يمكن أن ترتفع السلع المحلية وترتفع قيمة سعر الصرف، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحول رأس المال والعمالة إلى إنتاج سلع غير تجارية، وإلى تآكل القدرة التنافسية للاقتصاد غي النفطي.

- التعامل مع التقلب الشديد للإيرادات يؤدي إلى الهدر ودورات الانتعاش والكساد والاقتراض المفرط (إما توقعًا لإدراج الإيرادات أو لدعم مستويات الإنفاق عندما تتراجع الإيرادات النفطية).

- الاعتماد المفرط على إيرادات الموارد يمكن أن يحول البلدان المنتجة للموارد إلى دول تعتمد على الربح، وفيها تتركس الحكومة اهتمامًا أكبر لوظائف إعادة التوزيع التي يحتمل أن تكون غير فعالة، بدلا من وظائف المتعلقة بالتنظيم والإشراف والضرائب وإدارة الاقتصاد.

2-آثار المرض الهولندي على الاقتصاد:

نظرية المرض الهولندي أو القطاع المزدهر تركز على إعادة التخصيص القطاعي للعناصر الإنتاجية، والذي يحدث استجابة لصدمة إيجابية يكون سببها اكتشاف مورد أو ارتفاع سعره في السوق الدولية، وبذلك فإن الانعكاسات السلبية لظاهرة المرض الهولندي على الاقتصاد تظهر من خلال أثرين هما أثر الإنفاق وأثر انتقال الموارد.

يحدث أثر انتقال الموارد عندما يؤدي ارتفاع مداخيل الثروة إلى ازدهار أسعار السلع المحلية الغير المتداولة خارجيا "سلع قطاع التجهيز والخدمات" نتيجة ارتفاع الطلب المحلي مما يؤدي إلى انتقال الموارد "رأس المال والعمل" من القطاع الصناعي إلى قطاع التجهيز والخدمات لتلبية الطلب المتزايد وهو ما يسبب ضعف وانكماش القطاع الصناعي وتراجع صادراته نحو الخارج. أما الثاني (أثر الإنفاق) فيعمل على سحب عناصر الإنتاج من القطاعات المنتجة للسلع التبادلية المعدة للتصدير أساسا مثل الصناعة والزراعة إلى القطاعات المنتجة للسلع الغير تبادلية مثل قطاع الخدمات، ويؤدي ذلك إلى إنكماش أو ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية، وبالتالي ينمو ويزدهر القطاع الإستخراجي أو قطاع الإنتاج الأولي (القطاع الأول) وقطاع الخدمات (القطاع الثاني) على حساب قطاع الصناعة والزراعة (القطاع الثالث)¹⁸.

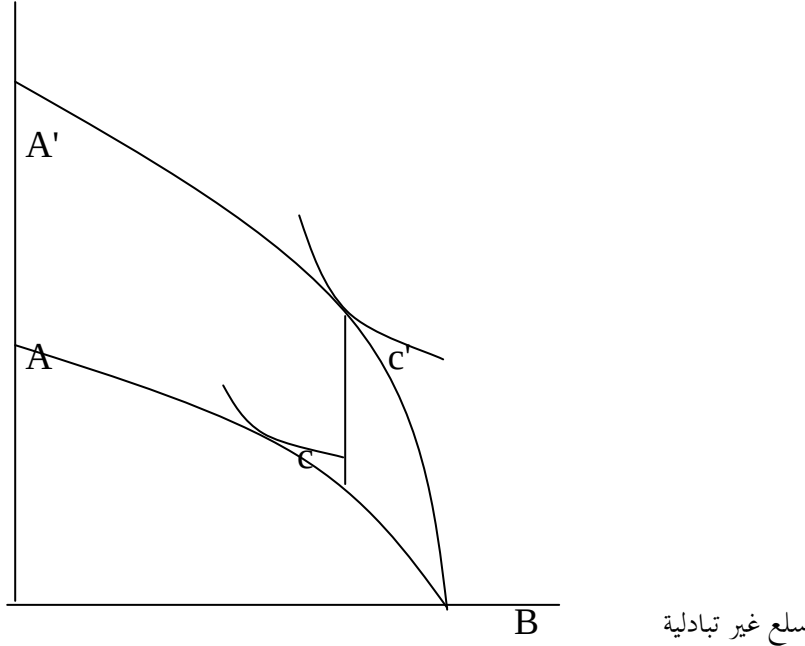
ولما كان القطاع المزدهر الذي هو القطاع النفطي لا يستوعب إلا عددا صغيرا من القوى العاملة وذلك بسبب اعتماده على التقنية العالية، فإن هذه النظرية تركز على أثر الإنفاق الذي يعمل وفق الآلية التالية: إنه عندما تقوم الحكومة باتخاذ قرارات تتعلق بالإنفاق العام، فإنها ستأثر على الكمية المعروضة من السلع والخدمات في كل من القطاع التبادلي وغير التبادلي¹⁹، ومقابلة الزيادة في الطلب الحكومي ستكون عبارة عن زيادة الواردات من السلع الصناعية والزراعية، ومن ثم استقرار أسعار هذه السلع أما القطاعات الغير تبادلية (قطاع الخدمات) فإن زيادة الطلب على منتوجاتها يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلعها بسبب عدم القدرة على الاستيراد، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع دخول عوامل الإنتاج في هذه القطاعات، ومن ثم تتم عملية تحول داخلية لعوامل الإنتاج من القطاعات التصديرية إلى الصناعات الغير تصديرية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (أي زيادة الأسعار النسبية للسلع الغير تبادلية)، ويتراجع بذلك النشاط في قطاع السلع التبادلية (قطاع الصناعة والزراعة) التي تتعرض للمنافسة الدولية ولا تستطيع تحديد أسعار منتوجاتها كما هو الحال في قطاع السلع التبادلية، وهذا ما يفسر ضعف التنوع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية.

يمكن تمثيل أثر المرض الهولندي بيانيا من خلال الشكل (3)، السلع غير التبادلية التي يتم قياسها على المنحنى الأفقي، بينما تقاس السلع التبادلية على المنحنى الرأسي. يمثل المنحنى AB إمكانيات الإنتاج المحلية أي قبل حدوث الطفرة في سعر المورد الطبيعي، وبذلك فإن وضع التوازن يتحقق عند تقاطع هذا المنحنى مع منحنى السواء عند النقطة C. بمأن الطفرة تؤدي إلى حركة عوامل الإنتاج، فإن أثرها يكون عبارة عن انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى المستوى A'B' نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الناتج أصلا عن ارتفاع الأسعار النسبية للسلع الغير تبادلية، وبالتالي أدت الطفرة في سعر المورد الطبيعي إلى التوسع في الإنفاق من طرف الحكومة إلى حدوث ارتفاع في الأسعار النسبية للسلع الغير التبادلية، وهذا ما أدى إلى انتقال عوامل الإنتاج لهذا القطاع لارتفاع العائد والأجور، ويتراجع بذلك النشاط في قطاع

السلع التبادلية الموجهة للتصدير. فالملاحظ أن الرفاه الاجتماعي للمجتمع قد ارتفع ولكن ذلك قد تحقق على حساب إعادة تخصيص الإنتاج لصالح قطاع الخدمات وتراجع القطاع الصناعي والزراعي.

الشكل رقم(01): أثر الطفرة الخارجية على الاقتصاد

سلع تبادلية



Source: Abdelkader sid-ahmed, économies de l'industrialisation a partir des ressources naturelles, tome II, O.P.U alger, 1983 p :25

3-تحديد العلاقة بين ريع النفط وظاهرة المرض الهولندي:

لقد لاحظ الكثير من الباحثين الاقتصاديين أن النفط بدلا من أن يؤدي إلى تحسين وضع الدول التي تحظى بوجوده على أراضيها، أدى ويؤدي في الواقع إلى ظواهر سلبية تتمثل في ازدياد اعتماد البلد على النفط، بحيث يصبح الاعتماد كليا على ريع النفط بعد فترة قصيرة من الزمن، كما يتدهور الاقتصاد الوطني غير المعتمد على النفط تدريجيا مع مرور الزمن، بحيث يكون النمو فيه سلبيا بدلا من أن يتحسن مع زيادة ريع النفط في البلد، وقد وجد الباحثون في هذا الإطار أن النمو في القطاعات غير النفطية ينخفض عكسيا مع زيادة نسبة النمو في الإيرادات من قطاع النفط نسبة إلى إجمالي الناتج الوطني الإجمالي، وهذا ما أثبت رقميا فيما كان معروفا في الأوساط الاقتصادية بظاهرة "الداء الهولندي"²⁰. إذ يرجع الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي بنسبة كبيرة لتقلبات أسعار النفط، كما أن تقلب عائدات النفط تجعل من إدارة الاقتصاد عملية صعبة ومعقدة خاصة في الحالة التي لا يمكن التنبؤ فيها بهذه التغيرات الدورية .

يتجلى تأثير هذه التقلبات في مداخيل النفط على الاقتصاد في علاقة الارتباط الموجبة بين المداخيل المحصلة و النفقات العامة، حيث أن عدم الاستقرار والتذبذب في عائدات النفط ينتج عنه تقلب في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بـ "دورية السياسة المالية" والتي تتمثل في سياسات الإنفاق التي تكون توسعية أثناء الانتعاش (زيادة المداخيل) و تكون انكماشية في فترات الركود (أو تراجع المداخيل)²¹، وتؤدي التقلبات الكبيرة و الغير متوقعة في النفقات العامة إلى تكاليف اقتصادية كلية هامة، تشمل كل من تخصيص الموارد المرافقة لتغيرات الطلب، و الأسعار النسبية، و تقلبات سعر الصرف الحقيقي ذات التأثير السلبي على تنافسية الصادرات المحلية، وزيادة المخاطر التي يواجهها المستثمرون في القطاعات خارج الموارد النفطية، كما أن التقلبات الحادة في النفقات الحكومية تجعل القطاع الخاص يواجه صعوبات في

تخطيط استثماراته و اتخاذ قراراته في المدى الطويل، وبما ينطوي هذا من آثار سلبية على الاستثمار الخاص و على النمو في قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج قطاع النفط،²² وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار فقد توصل من خلال الدراسة المعدة من طرف (Kamilya Tazhibayva , anna Ter-Martirosyan) في سنة 2008 أن السياسة المالية تتجه لتكون توسعية عندما ترتفع أسعار البترول (العينة تشمل 10 دول مصدرة للنفط) ، وأن استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول في البلدان المصدرة للبترول لها تأثير سلبي على الدورة الاقتصادية خاصة في تلك البلدان التي تتميز بصغر حجم القطاع خارج المحروقات.

المحور الثالث: جوانب المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري:

تتحلى عوارض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من خلال ما يلي:

1- ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية وازدهار القطاعات المنتجة للسلع غير تبادلية:

إن الزيادة الكبيرة في أسعار الموارد النفطية في سوق النفط العالمية قد شجع الجزائر على التوسع في الإنفاق الحكومي، وهذا ما أدى إلى حركة عوامل الإنتاج من خلال عناصر الإنتاج إلى الأنشطة التي يعمل بها القطاع المزدهر (قطاع النفط)، وسحب عناصر الإنتاج من السلع المنتجة لسلع التبادلية المعدة للتصدير مثل الصناعة والزراعة إلى القطاعات المنتجة للسلع غير التبادلية مثل قطاع الخدمات، ويؤدي ذلك إلى انكماش أو ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية، وبالتالي ينمو ويزدهر القطاع الإستخراجي وقطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى (الصناعة والزراعة).

وفيما يتعلق بالجزائر فإنه ومن خلال الجدول رقم (1) يتبين أن الاعتماد على القطاع النفطي يعتبر من السمات الرئيسية التي تتميز بها، وذلك من خلال الأهمية النسبية للقطاع الإستخراجي ضمن الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهدت نسبة مساهمة قطاع المحروقات ارتفاعا كبيرا بانتقالها من 25.07% خلال فترة التسعينات إلى 40.14% خلال الفترة 2006-2010 لتتراجع إلى 27.1% سنة 2014، كما أنه من الواضح أن تقلبات مساهمة هذا القطاع على المدى القصير هو رهن تقلبات أسعار النفط، وما يعزز ذلك هو أن متوسط إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض سنة 1986 إلى 13.16% نتيجة تراجع أسعار النفط، في حين أنه و خلال الفترة 2000-2012 قد شهد تصاعدا مستمرا نتيجة ارتفاع أسعار النفط لينخفض إلى نسبة 18.9% سنة 2015 بسبب الأزمة النفطية الأخيرة التي الى تراجع أسعار النفط بحدة. ولا شك أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على هذا المورد باعتباره مصدرا رئيسيا للدخل، يجعل جميع جهودها التنموية عرضة للتقلبات في الأسعار والكميات المنتجة منه التي تتحدد في الغالب في الأسواق العالمية.

الجدول رقم (03): مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 1974-2015

الوحدة: %

السنوات	1974-1979	1980-1989	1990-1999	2000-2005	2006-2010	2012	2014	2015
الفلاحة	8.26	10.66	10.61	9.00	7.9	9	10.6	11.7
المحروقات	26.91	23.33	25.07	37.20	40.14	32.9	27.1	18.9
الصناعة خارج المحروقات	10.00	13.46	10.07	6.67	5.17	4.6	5	5.4
البناء والأشغال العمومية	9.58	13.78	9.38	8.12	9.38	9.3	10.8	11.5
الخدمات	24.37	23.09	23.4	29.82	31.24	37	40.14	44.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء (ONS).

وفيما يتعلق بقطاع الخدمات فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعتبر كبيرة جدا حيث لم تقل عن 23% خلال فترة الدراسة، وقد شهدت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع مستمر بانتقاله من 23.4% خلال فترة التسعينات إلى 44.6% خلال سنة 2015 وذلك نتيجة للتسارع القوي الذي عرفته الجزائر في تنمية قطاع الخدمات والتي تشمل خدمات التجارة والنقل والهيئات العمومية خاصة خلال الفترة 2000-2015 التي تزامنت مع النمو الكبير في قطاع المحروقات خلال هذه الفترة، وتمثل مساهمة هذا القطاع القدر الأكبر من النمو في القطاع غير النفطي . أما ما يتعلق بقطاع الصناعة يمكن ملاحظة التغييرات الهيكلية التي أحدثتها السياسة التنموية المنتهجة من خلال مخططات التنموية المعتمد، بحيث ارتفعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 10% خلال الفترة 1974-1979 إلى 13.64% خلال الفترة 1980-1989 والتي لم تتوافق مع المستويات المأمولة بالرغم من الاستثمارات الضخمة الذي استفاد منها القطاع الصناعي خلال فترة التسعينات والنصف الأول من الثمانينات. ابتداء من سنوات التسعينات ومع تراجع إيرادات البترول بدأت تظهر بوادر و مؤشرات تراجع مساهمة القطاع الصناعي المحلي خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بسبب تداعيات كل من أسعار البترول و ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، و بالتالي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري الذي يؤثر سلبا على تنافسية صادرات الصناعة المحلية، وذلك في إطار تبني خيارات بدت مخالفة وفي أحيان كثيرة مناقضة لخيارات المرحلة السابقة (فترة السبعينات وبداية الثمانينات)، أملت النتائج المحققة التي لم ترقى إلى مستوى الطموحات، وأيضا التحديات الجديدة التي أفرزها السياق العالمي في عالم يتغير ويتجدد باستمرار، وبهذا فقد انخفضت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل شبه مستمر خلال الفترة 1990-1999 مسجلتا في متوسط الفترة نسبة تقدر بـ 10.07%، وقد استمر تراجع مساهمة قطاع الصناعة بعد ذلك إلى أن وصل إلى 4.6% سنة 2012، وذلك على الرغم من تبني سياسة مالية توسعية تنموية تتمثل في برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي المعتمد خلال الفترة 2010-2014 والتي كانت تهدف إلى تدارك التأخر الكبير الذي عرفته كل القطاعات كنتيجة للظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في سنوات التسعينات. وبشكل عام فإن أبرز العوامل التي ساهمت في تراجع مساهمة القطاع الصناعي هي:²³

- الفارق الكبير في معدلات نمو الصناعة البترولية وقطاع المحروقات مقارنة بأنشطة القطاعات الصناعية الأخرى.
- أن قطاع الصناعة كان محميا من المنافسة الأجنبية بسبب القيود والرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الأجنبية خلال فترة السبعينات والثمانينات، وباعتماد الجزائر سياسة تحرير الاقتصاد و تحرير التجارة الخارجية أدت إلى تعرض القطاع الصناعي لمنافسة أجنبية قوية.
- ارتباطه الكبير بواردات المواد الأولية والتجهيزات، غير أنه مع بداية التسعينات واجه القطاع الصناعي الجزائري مشكلة انخفاض إيرادات الدولة و تقلص حجم الواردات ما أدى إلى انخفاض مدخلات القطاع الصناعي المحلي.
- العامل التقني والتأثيرات على قائمة المنتجات التي انتهت لكونها قديمة و غير تنافسية مما اعتبر عائقا ليس فقط لتنمية الصناعة و لكن أيضا لوجود المؤسسات حيث اضطرت الجزائر إلى حل مؤسساتها العمومية الصناعية تحت وطأ الأزمة وتفاقم مشكلة الدفع الخارجي.
- بالنسبة للقطاع الفلاحي فإنها هي الأخرى تعبر مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة إذ لم تتجاوز نسبة 11.7%، وعلى الرغم من ارتفاعت مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي من 8.26% سنة 1974-1979 إلى 10.66% خلال الفترة 1980-1989 وتميزها بالاستقرار النسبي خلال فترة التسعينات، إلا أنها ما لبثت لتعرف تراجعا معتبرا خلال الفترة 2000-2014 حيث تراوحت مساهمته ما بين 6.6% و 10.6%، أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فبعد أن شهد نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تراجعا ملحوظا خلال فترة التسعينات بتسجيله لنسبة 9.38% والذي كان كنتيجة حتمية أملت أزمته شح الموارد خلال هذه الفترة والتي ترتب عنها جهود نسبي في هذا القطاع، لتعرف مساهمته بعد ذلك استقرار نسبيا.

من خلال التحليل السابق تتجلى عوارض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري حيث ينمو ويزدهر القطاع الإستخراجي وقطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى (الصناعة والزراعة)، فعلى الرغم من أن الإيرادات النفطية قد ساعدت على نمو النشاط في القطاعات غير النفطية، إلا أن الهياكل الاقتصادية الحالية ما تزال تعتمد وبشكل كبير على النفط، ولم تسفر جهود التنمية الحالية عن إحداث تغيرات ملموسة في هيكل توزيع الناتج هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ملكية الدولة للنفط وبسبب كونه المصدر الرئيسي للناتج، قد جعلت من القطاع العام مسيطرا على النشاط الاقتصادي وتراجع دور القطاع الخاص بشكل واضح. وبقدر ما تم تحقيقه من إنجازات إلا أن السياسات التي اتبعت بشأنها قد تسببت في العديد من الاختلالات، وهي اختلالات تفاقمت حدتها بمرور الوقت وباتت تشكل قيدا على عملية التنمية ذاتها.

2- ضعف تنوع هيكل الصادرات وارتفاع حجم الواردات:

من الممكن تفسير ضعف الأداء النسبي في القطاعات غير المعنية بالموارد الطبيعية (النفط)، بأن انحسار النشاط الاقتصادي في هذه القطاعات يرجع لتأثير تزايد قيمة صادرات الموارد على سعر الصرف والقدرة التنافسية²⁴، حيث يصبح بالإمكان زيادة الإنفاق بالعملة المحلية ما إن يوجه جزء من تدفقات العملة الأجنبية الجديدة إلى الداخل ويصرف بالعملة المحلية، ومن خلال هذه القنوات المتنوعة تؤدي التدفقات الإستثنائية للعملة عادة إلى رفع مستوى النشاط الاقتصادي المحلي الأمر الذي يؤدي في بعض الحالات إلى ارتفاع حقيقي في قيمة العملة، ويصبح ذلك مصدرا للصعوبات في الاقتصاد إذا عرقل تنوع الصادرات أو قوى النشاطات التقليدية على المنافسة. وبهذا فإن الهيكلة القطاعية للاقتصاد الجزائري قد انعكست على تركيبة الصادرات، حيث مازالت صادرات المحروقات تهيمن على إجمالي الصادرات الجزائرية، إذ فاقت نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات نسبة 95% في أغلب سنوات الفترة (1973-2015)، وهذه الوضعية لهيكلة الصادرات في الجزائر لم تتغير منذ الاستقلال حتى الوقت الحالي بمعنى أن الاقتصاد الجزائري بقي يحتفظ بنفس الخصائص، أي اقتصاد يعتمد أساسا على إنتاج وتصدير النفط وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات للفترة 1973-2015

السنوات	1973	1980	1985	1990	1995
إجمالي الصادرات (مليون دولار)	2349.6	14541.43	13650.11	14467.53	11183.73
صادرات المحروقات (مليون دولار)	1949.698	14316.04	13311.59	13956.83	10575.34
نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات (%)	82.98	98.45	97.52	76.47	94.56
السنوات	2000	2005	2012	2014	2015
إجمالي الصادرات (مليون دولار)	23050.17	48714.92	71736	59996	34566
صادرات المحروقات (مليون دولار)	22409.38	47755.24	70583	58362	33081
نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات (%)	97.22	98.03	98.39	97.27	95.70

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء (ONS).

عندما تقوم الدول باتخاذ قرارات تتعلق بالإنفاق العام، فإنها ستؤثر على الكمية المعروضة من السلع والخدمات في كل من القطاع التبادلي وغير التبادلي (أثر الإنفاق)، و باعتبار أن النفقات العامة في الجزائر تشكل جزءا هاما من الطلب الكلي، والذي يتم تلبية جزءا كبيرا منه من خلال الاستيراد نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي من جهة، و نتيجة أن المصدر الرئيسي لتمويل هذه النفقات يتمثل في الإيرادات النفطية والتي تسمح بتمويل النفقات بشكل سلس من جهة أخرى. وبهذا فإنه في حالة الجزائر يتبن الارتباط الشديد بين حجم النفقات العامة والواردات حيث أن تطور حجم الواردات يتلازم مع تطور حجم النفقات العامة .

الجدول رقم (05): تطور قيمة النفقات العامة والواردات للجزائر للفترة 1973-2015

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1973	1980	1986	1990	1995	2000
النفقات العامة**	2522.47	11492.42	21663.1	15234.37	15944.94	15656.1
الواردات	4030	10559	9228	9780	10250	9201
السنوات	2006	2008	2010	2012	2014	2015
النفقات العامة**	33769.27	64896.25	60047.04	91871.04	87301.6	90156.4
الواردات	21340	37990	38885	51569	59760	52649

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء (ONS).

وبشكل عام فإن العوامل التي ساهمت في أن يكون هناك ارتباط وثيق ما بين النفقات العامة والواردات تتمثل فيما يلي:²⁵

- تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية، خاصة عندما ارتفعت بشكل كبير في مراحل منفصلة من مراحل التطور الاقتصادي، هذا الارتفاع نجم عنه حصول الجزائر على موارد مالية معتبرة.
- بما أن حصول الجزائر على تلك الموارد المالية، حدث في مراحل حساسة ومؤثرة من مراحل التطور ونعني بها مرحلة السبعينات، المتزامنة مع بناء الدولة والاقتصاد، وفي السنوات الأخيرة التي جاءت بعد أزمة اقتصادية وتأخر في كافة الميادين، فقد كان من البديهي أن يوجه جزءا كبيرا من هذه الموارد إلى دفع عجلة التنمية، وما ينتج عن ذلك من زيادة مضطردة في الإنفاق العام على وجه الخصوص وزيادة بالتالي الطلب المحلي.
- مشكلة العرض الذي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وعجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن تلبية الطلب المتزايد، قد دفع للحجوء إلى الاستيراد.

3- دورية السياسة المالية:

إن الخاصية الأساسية التي تميز الموازنة العامة بالنسبة للجزائر هو ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، لأن الإيرادات النفطية تمثل المورد الرئيسي للموازنة المرتبطة ارتباطا قويا بسعر النفط، الأمر الذي يجعل مستوى إيرادات تصدير النفط هي المحدد لسياسة الإنفاق العام. وفي هذا الشأن يشبه الكاتبان بيكوك ووايزمن وفقا لفرضية الأثر الإزاحي (displacement effect) أن الإنفاق العام خلال الزمن يشبه في تطوره الهضبة التي تنتابها ارتفاعات، وأن هذه الارتفاعات متزامنة مع فترات الحروب أو الإعداد لها، أو فترات الاضطراب الاجتماعي²⁶، وفي بلدان الريع النفطية ومنها الجزائر يضاف إلى تلك العوامل المتسببة في تعرج منحني النفقات العامة هو اعتمادها إلى حد بعيد على الإيرادات الريعية الخارجية والتي هي عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبذلك فإن ارتباط النفقات العامة بعائدات النفط الخام وأسعاره تعتبر من المشكلات الأساسية التي تواجه سياسة الإنفاق العام الجزائرية، وتعتبر هذه الأخيرة بمثابة القناة التي تنقل تقلبات أسعار النفط إلى بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية، فمثلا عندما تنخفض أسعار النفط نتيجة لصدمة بترولية معاكسة فإن هذا سوف يؤدي إلى انخفاض في النفقات العامة و بالتالي انخفاضا موافقا في الطلب على الاستهلاك و الاستثمار، مما سوف يؤثر سلبا على النمو. ويمكن الوقوف على دورية السياسة المالية للجزائر من خلال مدى استقرارية عناصر الميزانية المتمثلة في الإيرادات والنفقات وكذا رصيد الميزانية للفترة 1973-2014.

الجدول رقم (06): استقرارية متغيرات الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1973-2015

الانحراف المعياري	المتوسط	
6.22	34.5	إجمالي النفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
23.2	13.5	إجمالي الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
5.4	11.2	رصيد الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
32.3	43	سعر النفط (دولار)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول يتضح أن أكثر المتغيرات تقلبا كان سعر البترول الذي تميز بانحراف معياري مرتفع قدر بـ 32.3 دولار للفترة الممتدة بين سنتي 1973 و 2015، و قد انتقل تأثيره إلى متغيرات عناصر الميزانية، إذ تميزت إجمالي الإيرادات بعدم استقرارية مرتفعة مقارنة بمتغيرات النفقات، و هذا يرجع إلى التأثير المباشر لتقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة، وإلى مقدار التعديل في النفقات العامة الذي يكون أقل من مقدار التعديل في الإيرادات نتيجة حدوث انخفاض في أسعار النفط، وبهذا فقد سجلت إجمالي الإيرادات العامة انحراف معياري قدره 23.2% بينما سجلت النفقات العامة انحراف معياري قدره 6.22%.

أما بالنسبة لرصيد الميزانية فهو الآخر تميز بعدم الاستقرار (انحرافه المعياري 5.4%) وهذا بسبب تبعيته و ارتباطه الشديد بتقلبات أسعار البترول حيث كان رصيد الميزانية موجبا في الفترات التي تميزت بارتفاع أسعار البترول و سالبا في فترات تراجع أسعار النفط.

المحور الرابع : آليات مواجهة آثار المرض الهولندي.

إن إدارة إيرادات النفط الضخمة والمتقلبة يمثل تحديا رئيسيا بالنسبة للدول المصدرة للنفط عامة والجزائر بشكل خاص، وذلك لتجنب آثار ظاهرة المرض الهولندي ولعنة الموارد، ويمثل دعم الأسس المالية واحدا من التحديات الرئيسية في سبيل تحقيق ذلك، من خلال خفض الإنفاق الجاري وإعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي، والتقليل من اعتماد الإنفاق على إيرادات النفط، وكذا تنسيق السياسة النقدية المتصلة بسعر الصرف، وفيما يلي أهم المبادئ التوجيهية للسياسة العامة في مواجهة آثار المرض الهولندي:

● إدارة سعر الصرف الثابت أو المربوط على نحو يجعل السلع التجارية غير النفطية قادرة على المنافسة، حيث يمثل اعتماد سعر صرف ثابت طريقة فعالة للحيلولة دون ارتفاع القيمة الاسمية للعملة والذي يمكن أن يقوض قدرة السلع غير النفطية التجارية على المنافسة²⁷، حيث لا يوجد تبرير اقتصادي لأسعار الصرف المرن بما أنها لا تيسر تحقيق سياسة نقدية فعالة، إذ أن الوظيفة الأساسية لأسعار الصرف المرنة هو الدور الذي تلعبه في تحقيق استقرار ميزان المدفوعات في الأجل القصير، وتخصيص الموارد في الأجل الطويل، ونظرا إلى أن صادرات البلدان المنتجة للنفط لا تحددها الأسعار المحلية فلا يكون هناك جدوى لاعتماد سعر صرف مرن.

● تستطيع الحكومة حماية قطاع السلع التجارية غير النفطية (السلع القابلة للتبادل) من التأثيرات السلبية المحتملة للمرض الهولندي (خاصة من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) من خلال فرض قيود تجارية وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة مقارنة بأسعارها في الأسواق العالمية، و من شأن هذا الإجراء أن يقلل من تنافسيتها أمام المنتجات المحلية. إلا أن فرض حصص على واردات بعض السلع القابلة للتبادل التجاري فقط دون غيرها يترتب عليه تركيز كل التأثير العكسي للارتفاع الحقيقي لسعر الصرف على ربحية الصناعات التي لم تفرض حصص على المنتجات المنافسة لها، ويكمن البديل عن هذه السياسة، إما بإلغاء كلي لخصص الواردات و تعويضها بالرسوم على السلع المستوردة، أو بتعميم حصص الواردات على عينة كبيرة من السلع المنافسة للصادرات المحلية²⁸.

● من الممكن تخفيف أثر هذه الظاهرة من خلال توجي الحرص في إدارة الاقتصاد الكلي وفي السياسة المالية، فإذا لم تجر إدارة النفقات العامة بحذر ولم تصمم كما يجب، فيمكن أن تشكل السبب الرئيسي للإصابة بأثر المرض الهولندي، لذا فإنه ينبغي أن تجري إدارة إنفاق عائدات النفط الضخمة تماشياً مع المبدأين التوجيهين التاليين:

- يتعين أن يكون المستوى المطلق للعائدات متوافقاً مع النمو القوي واستقرار الاقتصاد الكلي، وترتبط مسألة تحقيق المستوى الملائم من الإنفاق بإدارة الطلب الكلي، إذ يشكل صندوق النفط الآلية الرامية إلى إدارة الطلب حيث تراكم الأموال عندما تكون تدفقات عائدات النفط مرتفعة، وتحرر الأموال عندما تكون تدفقات العائدات منخفضة.

- يكتسب توزيع النفقات العامة بين الاستهلاك والاستثمار أهمية بالغة لتخطي آثار الداء الهولندي، فالقسم الأعظم من النفقات العامة يصرف على السلع والخدمات غير التجارية، ونتيجة لذلك تميل النفقات العامة من خلال رفع مستوى الطلب على هذه السلع إلى رفع أسعارها وتكثيف الضغوط لتحقيق ارتفاع حقيقي في قيمة سعر الصرف، ومن شأن تصميم النفقات العامة بكل حذر أن يحد في الأجل الطويل من هذه الآثار، وذلك من خلال خفض كلفة السلع والخدمات التجارية. وفيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري فيجب على الدول العربية المصدرة للنفط أن تحتاط من تكرار سياسة الاستثمار المنتهجة خلال الفترة ما بين الطفرتين الثانية والثالثة والتي عرفت أداء استثماري ضعيف، حيث لم تكن الترتيبات المتخذة لتعزيز الاستثمار الخاص في هذه الفترة كافية لرفع معدلات النمو، لأنها لم تعالج مسألة المخاطر وحجم السوق، كذلك بنيت هذه السياسات على أساس الاعتقاد الضمني بأن القطاع الخاص والعام يتنافسان على الموارد نفسها، لكن التجارب تدل على أن الأمر ليس كذلك، ونتيجة لذلك ينبغي أن تضخ كمية أولية من رأس المال كي ترتفع الاستثمارات العامة والخاصة بالتوازي، وتمنح للاقتصاد فرصة جديدة للنمو، غير أنه قبل ذلك لابد من خفض مخاطر الاستثمارات الخاصة طويلة الأجل إلى أقصى حد ممكن، كما ينبغي أن يخضع الاستثمار العام للمساءلة ويتحلى بالكفاءة²⁹.

● يترتب عن ارتفاع الدخل الحقيقي الناتج عن أثر النفقات في الدول الغنية بالموارد الطبيعية بشكل عام وبالنسبة بشكل خاص زيادة في الطلب على النقود، وتزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي للبلدان الغنية بالنفط عندما يتجاوز عرض النقود الطلب عليها، و بما أن أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري تتحدد في الأسواق العالمية فإن مصدر الضغوط التضخمية في هذه البلدان هو قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري الذي يؤدي الانتعاش فيه إلى ارتفاع أسعار منتجاته مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وفي هذه الحالة ينبغي أن تتدخل السلطات النقدية لغرض تعقيم النمو السريع في السيولة النقدية لأجل احتواء الضغوط التضخمية. وبصفة عامة تستهدف سياسة التعقيم التدفقات الغير مرتقبة للعملة الأجنبية لغرض الحد من ارتفاع الطلب على السلع الغير قابلة للتبادل التجاري و الخدمات لتجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار و التضخم، و تتطلب عملية التعقيم بالإضافة إلى سياسة نقدية صارمة تكوين احتياطي أجنبي للصرف³⁰.

● إن إتباع منهج يتسم بالشفافية في مجال المالية العامة يمكن أن يوفر الأساس السليم لتأمين الدعم العام لاختيارات الحكومة الصعبة المعنية بالإنفاق، والتي أحيانا ما تدعو الحاجة إليها في الأجل الطويل، حيث يؤكد الكثير من المحللين على دور الشفافية المالية في تحسين إدارة إيرادات موارد النفط، الأمر الذي من شأنه تعزيز كفاءة استخدام الأموال والحد من مخاطر السياسات الاقتصادية الكلية غير المستقرة، وزيادة الثقة في عملية إعداد الموازنة³¹.

● زيادة مساهمة التكنولوجيا والاستثمار في رأس المال البشري وغيرها من العوامل القائمة على المعرفة في الأجل الطويل، غير أن ذلك يتطلب في المراحل الأولى استثمارات منتظمة في البحث والتطوير والإطار المؤسسي، ومستقلة عن تقلب الإيرادات وأسعار النفط، ومن شأن ذلك خلق ذلك النوع من الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يمكنه من تعزيز قدرة القطاع الخاص على المنافسة وكفاءة القطاع

العام في الأجل الطويل³²، غير أن تحقيق ذلك يتطلب مستوى أعلى من التكامل الإقليمي بين الدول العربية المصدرة للنفط من خلال إنشاء صندوق إقليمي بين هذه المجموعة من الدول لتثبيت استقرار الاستثمار والنمو.

خاتمة:

إن وفرة الموارد الطبيعية بشكل عام وموارد النفط خاص بقدر كبير في دولة ما له آثار إيجابية وأخرى سلبية، إذ تتجلى نعمة هذه الموارد في العوائد المالية التي تحصلها هذه الدول والتي تساعد على زيادة الدخل القومي وكذا الفردي وبالتالي تحسن القدرة الشرائية وزيادة مستوى الرفاهية، وتتجلى نعمة هذه الموارد في زيادة اتكال الدولة على هذه الموارد الناضبة مما يشجع القطاع الإستخراجي على غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى فيؤدي إلى ظهور فوائض في الميزان التجاري في المرحلة الأولى ولكنها فوائض إسمية وليست حقيقية، ثم يليه ظهور اختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات وبالتالي ظهور أعراض المرض الهولندي، والتي تتمثل المشكلة الأساسية التي يطرحها في أن رواج الصادرات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي دون أن يشكل في حد ذاته عامل تنمية. فالتحسن في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر بأن تتوفر على موارد مالية معتبرة، لكن المفارقة تكمن في أن استخدام هذه الموارد أدى إلى تشوهات خطيرة في أنظمتها الإنتاجية. وقد تمكنا في نهاية دراستنا من استخلاص مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- هناك شبه اتفاق بشأن الطبيعة الريعية للعائدات النفطية، ويأتي ذلك من خلال انفصام العلاقة بين تيار العائدات النفطية التي تؤول إلى حكومات الدول المصدرة للنفط وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل.

- لقد لعب النفط دورا كبيرا في إضفاء الطابع الريعي على الإقتصاد الجزائري، ومن بين أهم الخصائص والسمات التي تجعله من قبيل الاقتصاديات الريعية هي اعتبار الربح الخارجي من النفط هو المصدر أساسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكذا ضعف الإيرادات الضريبية ضمن هيكل إيرادات الدولة، مما يجعل القطاع النفطي يتصف بالانعزال وعدم التشابك مع بقية القطاعات.

- ترتبط نظرية المرض الهولندي ت بالأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، حيث تحقق الدول التي تتميز بوفرة في الموارد معدلات نمو منخفضة، مقارنة بتلك الدول التي لا تمتلك موارد كبيرة، وهي تمس حاليا عددا لا يستهان به من البلدان المصدرة لمورد النفط، إذ تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، مما يرفع من الطلب على السلع الأجنبية ويقلل من الطلب على السلع المحلية، الأمر الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي، وانخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية.

- إن الانعكاسات السلبية لظاهرة المرض الهولندي على الاقتصاد تظهر من خلال أثرتين هما أثر انتقال الموارد و أثر الإنفاق. حيث يحدث أثر انتقال الموارد عندما يؤدي ارتفاع مداخيل الثروة إلى ازدهار أسعار السلع المحلية الغير المتداولة خارجيا "سلع قطاع التجهيز والخدمات" نتيجة ارتفاع الطلب المحلي عليها وهو ما يسبب ضعف وانكماش القطاع الصناعي وتراجع صادراته نحو الخارج. أما أثر الإنفاق فيعمل على سحب عناصر الإنتاج من القطاعات المنتجة للسلع التبادلية المعدة للتصدير أساسا مثل الصناعة والزراعة إلى القطاعات المنتجة للسلع الغير تبادلية مثل قطاع الخدمات.

- بالنسبة لاقتصاد الجزائري فإن عوارض المرض الهولندي تتجلى من خلال ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية وازدهار القطاعات المنتجة للسلع غير تبادلية مما أدى إلى ضعف تنوع هيكل الصادرات وارتفاع حجم الواردات من جهة، وإلى دورية السياسة المالية والتي تتمثل في سياسات الإنفاق التي تكون توسعية أثناء الانتعاش (زيادة المداخيل) وتكون انكماشية في فترات الركود (أو تراجع المداخيل) من جهة أخرى.

- إن قضية دعم الأسس المالية تمثل ركيزة أساسية في سبيل تجنب آثار ظاهرة المرض الهولندي ولعنة الموارد، من خلال خفض الإنفاق الجاري وإعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي، وتوخي الحرص في إدارة الاقتصاد الكلي وفي السياسة المالية، وكذا تنسيق السياسة النقدية المتصلة بسعر الصرف، و إتباع منهج يتسم بالشفافية في مجال المالية العامة .

انطلاقاً مما سبق ومن أجل تجنب آثار المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري بكل أبعاده يمكن تقديم **التوصيات التالية:**

- تقتضي الضرورة العمل على تعزيز الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية في ظل التقلبات في الإيرادات النفطية.
- في مجال النفقات العامة، تبرز الحاجة إلى ترشيد النفقات ورفع كفاءتها، ففي مجال الإنفاق الرأسمالي، ينبغي العمل على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، أما فيما يتعلق بالإنفاق الجاري، فالتحرك المتاح أمام السلطات المالية هو ترشيد الإنفاق الجاري، وعدم التماهي في السخاء فيما يتعلق بنظام الرفاه الاجتماعي، والاستخدام غير الصحيح للأموال النفطية .
- ضرورة إتباع سياسات مالية حكيمة في أوقات الرخاء كما في أوقات الشدة، بحيث يتم الحفاظ على وضع مالي جيد نسبياً، بحيث تتيح المرونة الكافية لممارسة سياسة مالية تنسجم والتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.
- ضرورة إعادة هيكلة الإنفاق العام في الجزائر وتغليب كفة الإنفاق الاستثماري وعلى وجه الخصوص القطاع الصناعي والقطاع الخدمي يقابل ذلك ضغط لحصة الإنفاق الدفاعي والأمني إلى الحد الذي لا يجعله يلتهم الجزء الأكبر من الإنفاق العام.
- ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية . وذلك من خلال دعم القطاع الزراعي والصناعي وتنظيم الإستيراد الذي تنامي في السنوات الأخيرة بحيث أصبح يمثل خطراً على التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري.
- ضرورة وضع سياسات تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط، وذلك لتجنب التأثيرات السلبية لهذه الأخيرة على الاقتصاد الوطني.
- ضرورة استخلاص الدروس والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال تنويع الاقتصاد والتخلص من عوارض المرض الهولندي بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية، والتي تأتي في طليعتها التجربة النرويجية التي تعتبر تجربة رائدة في هذا المجال

آفاق الدراسة:

- إن البحث في موضوع العلاقة ما بين الربيع النفطي و ظاهرة المرض الهولندي بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وسبل الحد منها متشعب ويحمل عدة أبعاد، وبهذا فقد فتح هذا الموضوع أمامنا آفاقاً متعددة يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية، نذكر منها ما يلي:
- إستراتيجيات تنويع هيكل إيرادات الموازنة العامة لمواجهة عوارض المرض الهولندي.
- سياسات التنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط ودورها من الحد من آثار ظاهرة المرض الهولندي
- دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في ميزانية الدولة ومواجهة عوارض ظاهرة المرض الهولندي.
- دراسة مقارنة بين الدول العربية النفطية والنرويج في إدارة العائدات المالية النفطية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الإحالات والمرجع:

- ¹ جورج قرم، التعافي من الاعتماد على الاقتصاد الريعي، الندوة العلمية حول بدائل التنمية العربية، معهد التخطيط القومي بالقاهرة، مصر، 13-14 أبريل 2008، ص36.
- ² محمود عبد الفضيل، السلوك والأداء الاقتصادي للدولة النفطية العربية في المنطقة العربية، ندوة الدولة والأمة والاندماج في الوطن العربي، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص314.
- ³ حازم البيلالي، الدولة الريعية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة العاشرة، العدد103، بيروت 1987، ص78.

- ⁴ عبد الله جناحي، العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 288، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003، ص 54.
- ⁵ حامد عباس محمود المرزوك، اتجاهات الإنفاق العام في الدولة العربية الريعية " المملكة العربية السعودية نموذجاً"، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2008، ص 63.
- ⁶ حامد عباس محمود المرزوك، اتجاهات الإنفاق العام في الدولة العربية الريعية " المملكة العربية السعودية نموذجاً"، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2008، ص 24.
- ⁷ يوسف خليفة يوسف، هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 32، العدد 01، جامعة الكويت، الكويت، 2004، ص 11.
- ⁸ Mayer J. et al (eds), development policies in natural resources economies, U.K: Edward Elgar, 1999, P14..
- ⁹ محمود عبد الفضيل، السلوك والأداء الاقتصادي للدولة النفطية الريعية في المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة العاشرة، العدد 103، بيروت، لبنان، 1987، ص 94.
- ¹⁰ محمود عبد الفضيل، السلوك والأداء الاقتصادي للدولة النفطية الريعية في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 98.
- ¹¹ Abdelkader sid-ahmed , L'OPEP passé present et perspectives, opu, alger 1980 p :104
- ¹² Arzelier , Marie-Pierre , " Dépenses Publiques , Ressources Naturelles et Croissance Sectorielle : Une Comparaison Afrique-Asie ", Revue économique, Vol. 49, No. 1, Janvier 1998 , P.120.
- ¹³ Sachs J.D. & Warner A.M., " Natural Resource Abundance and Economic Growth ", National Bureau of Economic Research, Working paper 5398 , Cambridge, December 1995 , P:2,3 .
- ¹⁴ Gylfason T, " Natural Resources ,Education, and Economic Development", European Economic Review 45, 2001, P:848-850.
- ¹⁵ Marc-antoine adam, "la maladie hollandaise: une étude empirique appliquée a des pays en développement exportateurs de pétrole, université de montréal, 2003; p8.
- ¹⁶ Clément Gignac, Mondialisation Prix des Matière Première « Dutch Disease » Congres de ASDEQ Rellexions Préliminaires. Québec, Canada 04 Mai 2006.
- ¹⁷ سلسلة تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات آخذة في التنوع المتزايد، مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، أبريل 2010، ص 13.
- ¹⁸ فليح حسين خلف، إقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 77.
- ¹⁹ عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2001، ص 38.
- ²⁰ Farouk AL-Kasim, "managing petroleum resources, the Norwegian model in a broad perspective, oxford institute for energy studies, UK 2006
- ترجمة ، فاروق القاسم، النموذج النرويجي وإدارة المصادر البترولية، عالم المعارف، الكويت، مارس 2010، ص 388-389.
- ²¹ Manasse Paolo, " Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions—A View From MARS", International Monetary Fund , working Paper ,2006,P.04.
- ²² Barnett S.& Ossowski R., "Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Countries" IMF Working Paper ,Fiscal Affairs Department, October 2002,P.15.
- ²³ شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 88.
- ²⁴ سلسلة تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات آخذة في التنوع المتزايد، مرجع سبق ذكره، ص 8.
- ²⁵ سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 248.
- ²⁶ Ramachandra Naidu Chereddi, Control and Management of Government Expenditure (A Study of the Government Expenditure in Andhra Pradesh), PhD Thesis – Faculty of Commerce and Management Studies, Andhra University, Vishkhapatmam, INDIA, Chapter 1, 1993 , p 10.